# العلاقات الاقتصادية القاعدة المادية للانفراج الدولي

تحاول الاوساط الامبريالية الرجعية وعلى رأسها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة نقل سياسة "الحرب الباردة" الى مجال العلاقات الاقتصادية والتي تحاول هذه الاوساط استعمالها كوسيلة ضغط على الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.

وتحاول الادارة الامريكية جاهدة حشد حلفائها في اوروبا الغربية للانضمام لسياسة المقاطعة التي ترفعها الرئيس كارتر على عدد من السلع الصناعية الى المتعاقد عليها مع الاتحاد السوفييتي.

وتثير وسائل الاعلام المرتبطة بالاوساط الامبريالية موجة من الدعاية الكاذبة بان هذه المقاطعة سيكون لها نتائج خطيرة على الاوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية.

وتلقى هذه السياسة معارضة تزداد كل يوم من جانب العديد من السياسيين والعلماء وممثلي رجال الاعمال نظرا لفداحتهم من تجربتهم الخاصة بالفائدة المشتركة لمثل هذه العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الشرق والغرب.

لقد تمكنت الدول الاشتراكية في السبعينات من توسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية في التبادل العالمي كما ازدادت قدرتها على التصدير وبذلك زادت حصة التصدير في الدخل القومي.

ومع ان التجارة والعلاقات الاخرى مع الغرب تشكل عاملا مهما في تطور الدول الاشتراكية ، الا انه عامل مساعد فقط في تطور اقتصاد دول التعاضد الاقتصادي. فالامكانيات الخاصة لهذه الدول وتعاونها الاخوي وافضليات النظام الاقتصادي الاشتراكي وقدرتها الحماعية هي الضمانة الاكيدة لاستقلال دول المنظومة الاشتراكية الاقتصادي والتكنيكي في اي ظروف للوضع العالمي.

فمثلا يشكل الاستيراد من الدول الراسمالية المتطورة حوالي ١٫٥ بالمئة من محمل الناتج القومي في الاتحاد السوفييتي ومن ذلك يظهر لكل عاقل ان هذه النسبة لا تقرر التوقعات العامة للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي.

وقد عقد الى الان بين دول التعاضد الاقتصادي والدول الغربية اكثر من ١٥٠٠ اتفاق حول التعاون الصناعي طويل الامد. كما تعمل في سوق الغرب العديد من المؤسسات والبنوك بمشاركة مالية من الدول الاشتراكية. وعقد خط نقل الغاز الاوروبي والذي بواسطته يتم تزويد الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفييتي الى النمسا وايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية بالاضافة الى الدول الاشتراكية من اضخم المشاريع التعاونية في اوروبا.

ومن هنا فان توسيع العلاقات الاقتصادية بين الشرق واوروبا الغربية هي ظاهرة فرضتها حاجات دول المنطقة وبنائها الاقتصادي المتشابك كما يفرضها اتجاهات العصر في تقسيم العمل العالمي.

ان التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية ودول الغرب ليس مساعدة من الغرب كما تحاول الدعاية الامبريالية تصويره. ان مثل هذا التعاون هو مفيد للغرب بدرجة لا تقل عن فائدته للدول الاشتراكية ويشهد على ذلك ان طلبات دول التعاضد الاقتصادي ساعدت العديد من الدول الغربية على تخفيف حدة ازماتها واوساط السبعينات. والان هذه الطلبات تؤمن عمل لاكثر من مليوني عامل الشيء الذي له اهميته في الوقت الذي تصل فيه البطالة في هذه الدول الى اكثر من ستة ملايين ونصف عامل.

وفي المانيا الاتحادية لوحدها يوجد اكثر من ٦ آلاف شركة توظف اكثر من ٤٠٠ الف عامل يعملون لحساب التبادل الاقتصادي مع دول التعاضد الاقتصادي. وتتلقى المانيا الاتحادية من دول اوروبا الشرقية ١١ بالمئة من حاجاتها المستعملة ١٥ بالمئة من الغاز الطبيعي ٢ بالمئة من النفط، ٣ بالمئة من الفحم الحجري.

واشارت صحيفة رجال الاعمال الامريكيين "بيزنس ويك" ان الطلبات السوفيتية اعطت امكانية زيادة التجارة بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا بين ٧٥ ـ ١٩٧٩ ثلاث مرات.

ويمكن للعلاقات التجارية الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الاوروبية الراسمالية ممكن ان تساعد على تخفيف التوتر في ميزان الطاقة والخامات للعديد من دول القارة فالامكانيات الموجودة عند الاتحاد السوفيتي وبولندا مثلا في هذا المجال كبيرة ولا تحتاج للتاكيد فمثلا النفط وشقائه والغاز الطبيعي والفحم والخامات الكمماوية والماس والمعادن الثمينة وغيرها من المنتجات تتمتع بوضع مميز في السوق العالمية. وفي هذا المجال فقد صرح احد قادة الصناعة في المانيا الاتحادية "و.فولف فون امرونغن" ان الكثير من منتوجات الدول الاشتراكية يمكنها الان المضاربة بنجاح في سوق اوروبا الغربية.

وقد اشارت مجلة "فورين بوليسي" الامريكية انه في الظروف الراهنة حيث تفتقر دول اوروبا الغربية الى الافكار التكنيكية الاساسية في الوقت الذي تمتلك فيه قاعدة انتاجية متطورة فان الاستفادة من افضليات تقسيم العمل وتطور التعاون المتبادل بين الدول الاشتراكية والراسمالية في القارة يعتبر من العوامل الهامة للتقدم العلمي والتكنيكي.

وبذلك يظهر بوضوح ان تطبيق سياسة "الحرب الباردة" على العلاقات الاقتصادية والتي تحاول الامبريالية الامريكية استعماله للضغط على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية ستظهر آثاره المدمرة على الاقتصاد الراسمالي نفسه وخصوصا لدول اوروبا الغربية، ولذلك فان العديد من رجالات السياسة والفكر وممثلي رجال الاعمال يقاومون هذه السياسة المدمرة للامبريالية الامريكية.

## المواد الاستهلاكية في الدول الصناعية

اعلن ناطق باسم صندوق النقد الدولي ان اسعار المواد الاستهلاكية في كل الدول الصناعية والاقل تقدما تابعت صعودها خلال العام الماضي اذ ان معدل الاسعار للمواد الاستهلاكية وصل في شهر تشرين الاول الماضي الى رقمين لاول مرة منذ عام ١٩٧٥.

كما ان معدل الارتفاع في شهر آب من عام ١٩٧٥ وصل الى ١٠٫١ بالمئة بالمقارنة مع الاسعار خلال الشهر الاخير من عام ١٩٧٢. الا ان الارتفاع في شهر ايلول من العام الماضي وصل الى نسبة اعلى بمقدار ٩٫٧ بالمئة من مستوى الاسعار في الشهر نفسه من عام ١٩٧٨.

واشار تقرير اصدره الصندوق باستعراض فيه اتجاهات الاسعار العالمية الى ان اربعا من الدول الصناعية الـ ١٤ الاكبر سجلت زيادات في الاسعار وصلت الى الرقمين خلال شهر تشرين الاول الماضي. وارتفعت الاسعار في الدول النامية غير المصدرة للنفط بنسبة ٣٦ بالمئة في الشهر المذكور فوق النسبة المسجلة في الربع الثالث من عام ١٩٧٨. وكانت هذه الزيادة اكبر زيادة تعرف حتى الآن.

## ٦ ملايين عاطل في دول السوق الاوروبية

بلغ عدد العاطلين في الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ٦٫٢ مليون عاطل في شهر كانون الاول الماضي وتجاوز بذلك مقدار ٦ مليون عاطل لاول مرة.

# الميزانية الاسرائيلية

تميزت الميزانية الاسرائيلية الجديدة بارتفاع ملحوظ في نسبة المصروفات العسكرية فبينما كانت نسبة ميزانية وزارة الحربية تشكل ٢٧ بالمئة من الميزانية العامة السابقة اصبحت الان تمثل ٣٢٫٣ بالمئة من الموازنة الجديدة. اما اذا اخذت مجموع النفقات العسكرية فهي تشكل ٦٣٫٣ بالمئة من مجموع الموازنة موزعة على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| ميزانية وزارة الحربية | ٢١٠٫٩٥٠ | مليار ليرة |
| تسديد ديون | ١٦٠٫٠٠٠ | مليار ليرة |
| اموال احتياط | ٠١٦٫٩٠٠ | مليار ليرة |
| تعويضات لمستوطني سيناء | ٠٠٣٫٦٠٠ | مليار ليرة |
| نفقات على المناطق المحتلة | ٠٠٤٫٩٠٠ | مليار ليرة |
| لجنة الطاقة النووية | ٠٠٠٫٨٢٥ | مليار ليرة |
| ميزانية الشرطة وحرس الحدود | ٠٠٩٫٥٠٠ | مليار ليرة |

ويظهر من معطيات الميزانية ان اعباء هذه النفقات العسكرية تقع على كاهل دافع الضرائب حيث بلغ مجموع ما دفعه الاسرائيلي للنفقات العسكرية حسب احصاءات معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ١١٤٠ دولار عام ١٩٧٩.

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه ميزانية وزارة الحربية، بنسبة ٣٫٥ بالمئة فقد انخفضت بشكل ملحوظ ميزانيات الوزارات الاخرى:

| | | |
|---|---|---|
| ميزانية التعليم | من ٧٫٧ بالمئة الى ٣٫٥ بالمئة في الميزانية الجديدة | |
| " الصحة | من ٣٫٣ بالمئة الى ١٫٧٥ | " " " |
| "العمل والرفاه | من ٧٫٤ بالمئة الى ٣٫٣٨ | " " " |
| "السلطات المحلية | من ٢٫٩ بالمئة الى ٣٫٧٦ | " " " |

ورافق ذلك هجوما واسعا على الاجور فقد دلت الاحصاءات ان الاجور في الشهرين الاخيرين من سنة ١٩٧٩ انخفضت بنسبة ١٢ بالمئة وقد بلغت اجرة ساعة العمل في اسرائيل مستوى منخفض بالنسبة للدول الاخرى حيث تبلغ قيمة الاجر عن ساعة العمل في اسرائيل ٢٫٨ دولار.

كما تشير الاحصاءات شبه الرسمية انه في الوقت الذي زادت فيه نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع تضاعفت ارباح البنوك والشركات الاحتكارية واصحاب الرساميل المرتبطين بحكومة "الليكود".

وفي الوقت الذي تبشر فيه هذه الارقام في الموازنة الاسرائيلية بزيادة كبيرة في البطالة وزيادة نسبة الفقر بين العاملين، فسيكون انعكاس هذه الارقام بجميع مدلولاتها بشكل اكبر على اوضاع المواطنين في الضفة الغربية.

فبالاضافة الى الركود في الاسواق التجارية فقد بدأت اعراض البطالة وتقليص الاعمال تظهر في جميع

# تهدد الاوضاع المعيشية

المرافق في الضفة الغربية فقد تقلص عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل بشكل كبير، كما ان عددا من المشاغل المرتبطة بشكل او بآخر بالصناعات الاسرائيلية قد اوقفت العمل.

واذا اضيف لذلك التقليص في الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها والتي اعلنت عنها السلطات العسكرية والتي تعتبر انعكاسا لميزانية الاسرائيلية يمكن تقدير الاوضاع السيئة التي ستعم المواطنين في الضفة الغربية آخذين بعين الاعتبار النسبة العالية للضرائب المفروضة عليهم والاهم من ذلك النسبة المنخفضة للاجور التي يتقاضاها العاملون في الضفة الغربية والتي هي اقل من الاجور القليلة التي يتقاضاها العاملون في اسرائيل.

# صهر السادات يملك ٣٦ شركة في مصر

تتحدث الصحافة واجهزة الاعلام في المرحلة الحالية عن ظاهرة خطيرة تمخضت عنها سياسة الانفتاح الساداتية. فخلال السنوات الثلاث الماضية تحول الاقتصادي المصري "وصهر السادات" عثمان احمد عثمان من مقاول ملبونير الى مؤسسة قابضة بذاتها، استطاعت ان تمد نفوذها وتمتلك ٣٦ شركة مصرية

ويسيطر عثمان احمد عثمان الذي ابتدا حياته كرئيس "لشركة المقاولين العرب" وهي احدى شركات القطاع العام التي عملت في بناء السد العالي على ملايين الاسهم في عدد كبير من المصانع، حيث يبيح له ذلك اختيار رؤساء محالس الادارات "ومستشاري" الشركات ومدراءها

ويلاحظ ان المليونير المذكور قد داب على اختيار شركائه المالبين من رجال الدولة والوزراء السابقين ومنهم محمد حافظ غانم وهو رئيس وزراء سابق، وزكريا توفيق عبد الفتاح، وحسن محمد حسن وغيرهم

وتحول عثمان احمد عثمان في مدة قصيرة نسبيا الى "مركز قوة اقتصادي" يمتلك الميدان بلا منافس ويتحكم بالاسعار، يساعده في ذلك نفوذه الواسع داخل اجهزة الدولة وعلاقة القرابة التي تربطه بالسادات هذا بالاضافة لامكانياته المالية والاقتصادية.

وحدد عثمان احمد عثمان هوية مؤسساته القابضة في مجالات النقل والدواجن والسياحة. ويعتبر مبدان عمله الحقيقي في السمسرة والمقاولات سواء المدنية او البحرية والتصنيع الخفيف ـ صاحب دورة راس المال السريعة ـ وبدلا من الاسهام في ارساء وتوسيع قاعدة الصناعة المصرية، يركز هدفه في الفروع الطفيلية سريعة الربح، لذلك فقد قام باقامة احتكاره على اساس التبعية الكاملة للاحتكارات العالمية وفتح السوق المصرى امامها.

ومن آرائه المشهورة والتي نقلتها عنه مؤخرا مجله روز اليوسف المصرية "ان الاعتماد على القطاع العام قد اثبت فشله تماما" وعن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يقول "عبد الناصر كان عاوز يقعد على الكرسي هو والشلة بتاعته". واما عن السادات فيرى عثمان احمد عثمان بانه قد "امن له حياته وحريته وهذا شيء عظيم".

والان ماذا يعني ان يتمتع عثمان بالحرية والامن ؟.... والجواب ان يمتلك في مدى ثلاث سنوات ٣٦ شركة بينما يعتبر دخل الفرد في مصر اقل الدخول في العالم.

وبالنسبة للشركات التي يمتلكها "الاحتكاري عثمان فهي شركات عثمان احمد عثمان (٣٦ شركة).

بدأت في عام ١٩٧٥ بشركة بالكابلات والمواد العازلة واخرها هو شركة المهندس للتامين (تحت التاسيس) واهمها:ـ

× شركة شويبس للمشروبات (شويبس)
× مصر ـ الاسماعيلية للنقل
× مصر الاسماعيلية للدواجن.
× مصر ـ الاسماعيلية للتجارة.
× مصر ـ الاسماعيلية للملابس الجاهزة.
× مصر ـ دويتش للالات الثقيلة.
× شركة تلميع سيارات الفولكس
× بنك قناة السويس.
× بنك المهندس.
× شركة المهندس للتامين.
× شركة الكابلات والمواد العازلة.
× شركة مصر لبناء المساكن.
× الشركة العربية لتصنيع معدات البناء.
× شركة ايكون لتجارة مواد البناء.
× شركة التطهير الالي
× شركة الكاراكات المصرية
× اوسمان للانفاق البحرية.
× شركة المقاولات الدقيقة.
× شركة مصر ـ الاسماعيلية للتصنيع الزراعي (كوكا كولا).